

2 May 2018

Original: Arabic

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثانية

جنيف، ٢٣ نيسان/أبريل - ٤ أيار/مايو ٢٠١٨

قضايا إقليمية محددة وتنفيذ قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥

ورقة عمل مقدمة من المجموعة العربية

إضافة

تعرب المجموعة العربية عن الأسف لما جاء في ورقة الولايات المتحدة الأمريكية المقدمة حول الشرق الأوسط، كونها تسيء تفسير قرار عام ١٩٩٥، ولا تستخدم الجهود الدولية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، لا بل تعيدها إلى الوراء (NPT/CONF.2020/PC.II/WP.33). وتعقيباً على ما تضمنته هذه الورقة، توضح المجموعة العربية ما يلي:

(أ) إن التذرع بأن مسؤولية الدول الراحبة لقرار عام ١٩٩٥ تتضمن "تهيئة الظروف الإقليمية" يتعارض مع نص قرار عام ١٩٩٥ الذي تم على أساسه التمديد اللانهائي للمعاهدة، كما يتعارض أيضاً مع الحقائق والثوابت والالتزامات المتفق عليها.

(ب) إن إلقاء اللوم على الدول العربية وتحميلها مسؤولية عدم عقد المؤتمر المؤجل أو إفشاله، هو ادعاء عارٍ من الصحة، ويتجاهل التعاون الكامل والجهود التي بذلتها الدول العربية على النحو الموضح بورقة العمل التي قدمتها المجموعة العربية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ (NPT/CONF.2015/WP.33) إلى جانب استمرار المجموعة العربية في المطالبة بعقد المؤتمر.

(ج) إن وضع شروط مسبقة لبدء التفاوض بشأن تنفيذ قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥، والرجح بأمور من خارج معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتتجاوز نطاق قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥، أمران غير مقبولين، وليس إلا محاولة للاستمرار بحماية إسرائيل، الدولة غير الطرف في المعاهدة.



(د) يبقى مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المحفل المناسب للتعامل مع هذه القضية المحورية التي تمس المصالح العليا والأمن القومي للدول العربية. ونعيد التأكيد في هذا الصدد على أن التمديد اللانهائي للمعاهدة كان مستنداً إلى قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، وعلى أن الدول الوديعية الثلاث هي التي طرحت هذا القرار وتعهدت بتنفيذه في إطار سعيها للتمديد اللانهائي، كما أن مؤتمر الاستعراض لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ قد أكدوا على هذا القرار، ونصّوا على أن قرار عام ١٩٩٥ الخاص بالشرق الأوسط ما زال ساري المفعول حتى تتحقق غاياته وأهدافه، فلا يجوز لدولة أن تلغي التزامات تم التوافق عليها في مؤتمرات الاستعراض.

إن طرح إحدى الدول الوديعية للمعاهدة لمثل هذه المواقف سيؤثر على مصداقية المعاهدة، ومن الضروري ألا ترضخ أو تنحاز أية نتائج للجنة التحضيرية أو الموجز الوقائي الذي سيصدره الرئيس لموقف يتناقض مع ولاية قرار عام ١٩٩٥ الخاص بالشرق الأوسط ومخرجات مؤتمرات الاستعراض، مُقابل إجماع دولي بشأن الالتزام بالسعي لتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ ودعم توصيل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ لنتائج عملية بشأن تنفيذه، ونُخص في هذا الشأن المواقف الإيجابية الواضحة التي عبرت عنها مجموعة عدم الانحياز، والمجموعة الأفريقية، وائتلاف البرنامج الجديد، والدول النووية الأخرى، وفي مقدمتها روسيا والصين وفرنسا، فضلاً عن الاتحاد الأوروبي، ودول عديدة من جميع المناطق الجغرافية، بما في ذلك دول غربية، وهي مواقف تُعبر عن تقديرنا لها وما تُمثله من مصداقية وموضوعية. ومن هذا الميطلق ترفض المجموعة العربية هذه الورقة نصاً ومضموناً.